نظام الاختراق والتغلغل في المنطقة العربية

دراسة في الآليات والأشكال

الأستاذ فهيـــم رمـــلي
أستاذ مساعد – قسم العلوم السياسية
جامعة البليدة 2 (الجزائر)
remlifahim@yahoo.fr

الأستاذة خولـــة بونـــاب
أستاذة متعاقدة – قسم العلوم السياسية
جامعة باتنة 1 (الجزائر)
khawla_melek@hotmail.fr

ملخص:

تهدف الورقة إلى التعرف إلى مختلف أشكال وآليات نظام الاختراق والتغلغل في المنطقة العربية؛ بدءًا بالاختراق الناعم عبر طريق الأقليات العرقية والمذهبية التي تتواجد في العالم العربي، وثانيا الاختراق الصلب عبر طريق استعمال القوة العسكرية بتركيزنا على حالة التدخل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003، وأخيرا الاختراق الحاصل للحراك العربي في بعض الدول العربية، وهو ما أدى لتحويله عن مساره وبروزه لاحقا في شكل ظاهرة إرهابية جديدة لم يشهد لها العالم العربي ولا حتى العالم أجمع مثيلا لها الأمر الذي يفتح المجال حول إمكانية اختراقها وتبعيتها لجهات خارجية.

Abstract :

The paper aims to identify various forms of intrusion system mechanisms and penetrate the Arabic area; starting with the soft penetration through ethnic minorities and doctrinal that exist in the Arab world, and secondly, steel penetration through the use of military force on concentration on the case of US military intervention in Iraq 2003, and finally penetration of Arab movement in some Arabic states, and it led to convert track and emerge later in the form of new terrorist phenomenon did not witness to the Arab world and not even whole world.

مقدمة:

يشير مصطلح الاختراق والتغلغل إلى التدخل الذي تمارسه دولة ما أو مجموعة دول على غيرها في منطقة معينة أو إقليم معين مستهدفة في ذلك إما تغيير أنظمة الحكم فيها، أو التأثير في سياساتها الداخلية والخارجية، ومن ثم تكييفها بالشكل الذي يحافظ على مصالحها في تلك الدول أو المنطقة أو في النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة موضوع التدخل.

والمنطقة العربية كغيرها من الفضاءات تُعَدّ مجالا حيويا بحق، ليس فقط بحكم موقعها الجيوستراتيجي فقط، بل أيضا بحكم التأثيرات التي تحدث فيها وانعكاساتها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية على الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء، ما يستدعي ويتطلب إتباع سياسات واستراتيجيات تجاهها تكون مدروسة بدقة متناهية، لا تحتمل الخطأ، لهذا ما فتئت القوى الكبرى تسعى من أجل اختراقها والتغلغل فيها، وإن اختلفت كل منها في آليات هذا الاختراق والتغلغل.

لذلك فإننا في هذه المقالة لن نكون ملزمين بالخوض في كل ما يتعلق بفضاءات المنطقة من قبيل ما إذا كانت الأحداث فيها نتاجا طبيعيا للوضع الجيوسياسي لها ومسارها التاريخي ؟ أم هي نتيجة مخططات أجنبية ؟، بل سنكتفي بالبحث في نظام الاختراق والتغلغل في المنطقة العربية منطلقين من تساؤل أساسي وجوهري يتركز بالأساس حول: آليات وأشكال هذا النظام (الاختراق والتغلغل) سيما بعد موجة العنف التي اجتاحت المنطقة مؤخرا ؟ متتبعين في ذلك خطة تتشكل من ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الأقليات في المنطقة العربية: الطريق الناعم للاختراق.

المحور الثاني: استعمال القوة العسكرية والأمنية ومنطق العصا لمن عصى: الاختراق الصلب.

المحور الثالث: الظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة: جدلية الاختراق وحتمية العنف والإجرام.

خاتمة: التنسيق الأمني الإقليمي مزيدا من " التحكم " أم مزيدا من " الاختراق "؟.

المحور الأول: الأقليات في المنطقة العربية: الطريق الناعم للاختراق

تزخر المنطقة العربية –كما في معظم دول العالم– بتعدد وتنوع واختلاف وتعارض؛ فالمتأمل للتركيبة السكانية لغالبية الدول العربية يُدرِكُ تماما أن هناك قدرًا لا بأس به من الأقليات، هذه الأخيرة قد تكون إما أقليات عرقية أو دينية أو مذهبية أو لغوية، وفي هذا المحور سنتطرق ما المقصود بالأقلية؟، بعد ذلك سنتحدث عن خريطة

الأقليات في الوطن العربي، وأخيرا سنسلط الضوء على اختراق المنطقة العربية باستعمال ورقة الأقليات من خلال استعراضنا لنماذج عدة.

1- التعاريف المختلفة لمصطلح الأقلية:

تناولت العديد من الأبحاث والدراسات مفهوم الأقلية من زوايا مختلفة، بحيث ساق كل اتجاه مبرراته، وإن كانت معظمها قد اتفقت على أن الأقلية هي الجماعة القليلة العدد أو الصغيرة داخل كيان الدولة السياسي، بِغضّ النظر عن وزنها السياسي داخل المجتمع [1]، وامتد الخلاف ليشمل التسمية في حد ذاتها؛ فنجد فريقا من الباحثين والمختصين يطلقون عليها مصطلح الأقليات القومية National Minorities في حين اكتفى فريق آخر منهم بتسمية الأقليات Minorities كتعبير عن هذه الجماعات[2]، ورغم ذلك ثمة هناك من قدم تعاريف لمصطلح الأقلية منها التعريف الذي جاء في الموسوعة البريطانية ومفاده أن " الأقلية هي جماعة يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط معينة حال وحدة الأصل أو اللغة أو العقيدة الدينية، كما يشعر هؤلاء الأفراد بأنهم مختلفون بصدد الروابط عن أغلبية سكان دولتهم "[3].

الملاحظ على التعريف السابق أنه يركز كثيرا على معيار العدد من جهة ومن جهة أخر يحمل في طياته تأكيدا على إدراك أفراد جماعة الأقلية لمقومات ذاتيتهم العرقية.

وفي السياق ذاته قدمت مسودة الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات تعريفًا للأقلية مفاده أن " الأقلية هي جماعة أقل عددا من باقي سكان الدولة، والتي يملك أعضاؤها الذين لهم جنسية هذه الدولة خصائص إثنية أو دينية أو لغوية مختلفة عن تلك التي هي لباقي السكان، وتحرك هؤلاء الأعضاء بإرادة الحفاظ على ثقافتهم، تقاليدهم، دينهم، لغتهم "[4].

ويشترك في التعريفين السابقين تعريف الباحث صلاح سعد القائل بأن الأقلية هي: "جماعة من الناس تشكل عدديًا أقليّة بالمقارنة مع جماعة أخرى تعيش معها في وطن

---

[1]-حسان بن نوي، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015)، ص 40.

[2]- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985)، ص 106.

[3]- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999)، ص 156.

[4] - *Fabienne Rousso-Lenoir, " Minorité et droits de l'homme: l'Europe et son double" Bruylant , L.G.D.J, Paris, 1994, p.04.*

مشترك تشكل الأغلبية"[1]، غير أن هذا التعريف وإن كان يركز على معيار العدد فإنه لا يؤكد على إدراك جماعة أفراد الأقلية لمقومات ذاتيتهم العرقية.

في حين نجد أن هناك تعاريف تركز على معايير أخرى على شاكلة الوضع السياسي للأقلية، فنجد مثلا التعريف القائل بأن الأقلية هي: " جماعة من الناس تختلف عن الآخرين في مجتمع ما من حيث العِرق أو القومية أو الدين أو اللغة، وترى هذه الجماعة نفسها كجماعة متميزة، وعلاوة على ذلك فهذه الجماعة بعيدة عن السلطة، وهو ما يعني أنها قد تكون عرضة لبعض صور الاستعباد والتمييز والمعاملة المختلفة "[2].

وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك على غرار L.Wirth والذي يعطي تعريفاً للأقلية بأنها مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة، ومعرضين للاضطهاد ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع وسبب ذلك تلك الخصائص الفيزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن بقية الجماعة [3]. فكلا التعريفين السابقين يركزان على معيار الوضع السياسي للأقلية وما يتبعه من ممارسات ضدها قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية كما حدث ويحدث في العديد من مناطق العالم.

إن الاختلاف في تعريف مصطلح الأقلية من خلال وجهات النظر السابقة عائد في نظر برهان غليون بالأساس إلى كون معنى الأقلية لا يتطابق في كل مكان وعلى مر العصور، فهو يستحضر دائما الظرف التاريخي والسياسي الذي يعطيه شحنته، ومن جهة ثانية فإن الأقليات ليست دائما على المستوى ذاته من القوة والنفوذ والسلطة ولا على المستوى ذاته من التطور الاجتماعي [4].

لذلك فإننا نرى أن تعريف الدكتور أحمد وهبان للأقلية في مؤلفه الموسوم بـ: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر يعتبر تعريفاً شاملا وكافيا والقائل بأنها: " الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها، والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة،

---

[1]- محمد مورو، الاختراق الأجنبي عن طريق الأقليات، الطبعة الأولى،(المنصورة: جزيرة الورد، 2007)، ص 5.

[2]- وائل أحمد علام، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994)، ص 8.

[3]-رابح مرابط، أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة نيجيريا، رسالة ماجيستير (الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990)، ص 9.

[4]- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، (بيروت: دار الطليعة،1979)، ص 15.

ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها، وغالبًا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني كثير منها –بدرجات متفاوتة– من التمييز والاضطهاد والاستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية"[1].

فإذا ما تأملنا التعريف السابق نجد أنه أحمد وهبان أحاط بكل المتغيرات فيه بداية من العدد، التمايز الفيزيقي أو الديني، والإدراك لمقومات ذاتيتهم العرقية، وانتهاء بوضعها العام في الدولة.

2- خريطة الأقليات في الوطن العربي:

لا يخفى على أحد أنه بمجرد النظر إلى خارطة الأقليات في المنطقة العربية يجد أن هناك تعددا إثنيا وعرقيا كبيرا؛ فإلى جانب السنة والشيعة الذين يمثلون الأكثرية في العالم العربي هناك جماعات أخرى عربية وغير عربية، مسلمة وغير مسلمة تندرج تحت ما يمكن وصفه بالأقليات تشكلت بفعل الحدود العشوائية التي رسمتها الإدارات الاستعمارية المتعاقبة على المنطقة العربية، والتي ستشكل لاحقا نواة ومدخلا للاختراق وبالتالي سببا للحروب والنزاعات في المنطقة [2].

وفيما يلي أهم الأقليات العرقية والدينية في بعض دول العالم العربي:

- العراق: المسيحيون غير العرب 3% ـ الصابئة المندائيون أقل من 1% ـ الأكراد 18% ـ الإيرانيون 1.5% ـ التركمان 2%.
- سورية: العلويون 10% ـ الدروز 4% ـ الإسماعيليون 7% ـ المسيحيون غير العرب 3% ـ الأكراد 4% ـ الترك 1% ـ الشركس 1% الأردن ـ المسيحيون 1.5 % ـ الشركس 1.6 % ـ الشيشان أقلية ضئيلة ـ الأرمن 0.5% ـ الأكراد 0.3% ـ التركمان 0.12 %.
- لبنان: الدروز 6% ـ العلويون أقل من 1% ـ المسيحيون العرب 33% ـ المسيحيون غير العرب 5% ـ الأكراد 1 % ـ الترك أقل من 1%.
- مصر: النوبيون 2% ـ البجا (ومنهم البشارية) أقل من 0.5% ـ البربر (السيويون) أقل من 0.5% ـ أفارقة آخرون وغجر 2% ـ الأقباط 9%.

[1]- أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 176.

[2]- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 95.

- السودان: البجا 6% ـ الهوسا 4% ـ النوبيون 3% ـ الفور 2% ـ شعوب صحراوية أخرى 4 % ـ القبائل النيلية وشبه النيلية 16% ـ البانتو 2 % ـ الوثنيون (كلهم من غير العرب) 25% ـ المسيحيون 5%.

- الجزائر: المسيحيون العرب أقل من 1% ـ البربر السنة (أهمهم الشاوية والقبائليون والشلوح) 26% ـ الاباضيون (المزابيون، وهم من البربر) أقل من 1% ـ الطوارق (بربر سنة من البدو الرّحّل) أقل 0.5% ـ المسيحيون البربر (خصوصاً في جبال القبائل). أقل من 1%.

- المغرب: البربر 36% ـ الطوارق (بربر من البدو الرّحّل. أقل من 1% ـ اليهود 0.2% ـ الأوروبيون (الاغلبية مسيحيون) 1% ـ الأفارقة (الزنج) أقل من 1%.

- موريتانيا: المولّدون (عرب وبربر) 40 % ـ الأفارقة الزنج 20 % ـ البربر (بمن فيهم الطوارق) 2.5%[1].

- اليمن: الأقليات فيها قليلة النسبة لا تتعدي 5% من إجمالي السكان، فالطائفة الإسماعيلية تشكل 2% من عدد السكان. أما اليهود فيشكلون 1%، والإيرانيون 1%، والهنود 1%.

- سلطنة عُمان: يشكل الإباضيون نسبة 80% من السكان، فيما يشكل الآسيويون من غير العرب نحو 17%، أما الأفارقة (زنج) فيشكلون 2%.

- المملكة العربية السعودية: يشكل الإسماعيليون 3% من السكان، أما الأفارقة فهم نحو 5%، فيما يشكل الآسيويون 5% أيضا.

- دولة الإمارات العربية المتحدة: يشكل السكان من أصل إيراني 12% من السكان، والآسيويون من غير الإيرانيين 50%، أما المسيحيون (العرب والأجانب) فهم 2%، فيما الهندوس 3%.

- قطر: يشكل الإيرانيون 10% من إجمالي السكان، فيما يشكل الباكستانيون 18%، والهنود 18%، والهندوس 3%، والمسيحيون العرب وغير العرب 2% من السكان.

- البحرين: يمثل الإيرانيون فيها نسبة 10% من السكان، والآسيويون من غير الإيرانيين 17%، والأوروبيون 2%.

---

[1] - مسعود ظاهر، فسيفساء من الأعراق واللغات والديانات شكلت هوية المنطقة... ومشاكلها، نقلا عن: *http://archive.aawsat.com/details.asp?article=293653&issueno=9635#.VswHaUA49HR* (14-02-2016).

- الكويت: فيشكل المسيحيون العرب نحو 8% من السكان، فيما الايرانيون 5%، والآسيويون 9%.

- الأردن: يشكل المسيحيون فيها نحو 5% من السكان، أما الشركس فيشكلون 1.6%. وهناك أيضا الشيشان (مسلمون سنة)، والأرمن الأكراد، والتركمان وهؤلاء جميعا لا يشكلون نحو 1% من السكان، فيما يشكل الدروز نحو 25 ألف نسمة[1].

خريطة رقم (1): التوزيع العرقي للأقليات في العالم العربي

المصدر: *http://www.tahrirnews.com/wiki/posts/181851*

إن الخريطة أعلاه تؤكد على أمور نذكر منها:

- أن غالبية الدول العربية بها أقليات عرقية تختلف نسبتها من دولة إلى أخرى.

- يظهر أن منطقة "الهلال الخصيب" تحوي على فسيفساء من الأقليات العرقية بالإضافة إلى أقليات دينية متنوعة سواء ما تعلق منها بأقليات مسلمة – مذهبية بالأساس- أو أقليات غير مسلمة كالأقلية المسيحية، وهو ما يؤكد من جهة فرضية " الحدود العشوائية" التي رسمها الاستعمار ويفسر من جهة أخرى طبيعة النزاعات التي حدثت وتحدث في دولها ونعني بها كل من العراق وسوريا ولبنان نتيجة الاختراق الخارجي لها.

[1] - المرجع السابق.

3- تسييس مسألة الأقليات واختراق المنطقة العربية:

بحسب الباحث جاد الكريم الجباعي فإن أولى محاولات تسييس مسألة الأقليات في العالم العربي ترجع إلى بدايات التوسع الرأسمالي الغربي في الإمبراطورية العثمانية وفرض نظام الامتيازات ومبدأ حماية الأقليات، ثم تنامى هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الأولى وخضوع البلدان العربية للاستعمار المباشر، إثر معاهدة سايكس بيكو التي جرى فيها توزيع أسلاب الإمبراطورية العثمانية المهزومة بين المنتصرين على نحو يمكنهم من التدخل في أوضاع هذه البلدان كلما بدرت منها بوادر الخروج على طاعتهم، ليزداد الاهتمام بحقوق الأقليات بشكل ملفت للانتباه -بحسب ذات الباحث- مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة فرضت نفسها على الأمم المتحدة والعالم[1].

وبالعودة إلى المنطقة العربية فإن وجود هذا التوزيع المتنوع عرقيا ودينيا ولغويا في أغلبية دولها قد أثرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيها، إلا أنه من جهة أخرى لم يكن على هذا القدر من السلاسة من الناحية السياسية، ذلك أن التطورات المحلية والإقليمية في المنطقة جعلت من هذا التوزيع – كما سبق وأشرنا- مصدرًا للتوترات السياسية بل وتعداه إلى شكل نزاعات مسلحة [2]؛ ويظهر ذلك جليا من خلال العديد من الشواهد التاريخية منها استغلال التركيبة الطائفية في لبنان وتسييسها تحت ذريعة حماية الأقليات ومن ثم اختراقها مما أسفر عن قيام الحرب الأهلية فيها عام 1975، ونفس الشيء بالنسبة للسودان حيث قامت القوى الأوروبية باستغلال الاختلاف الديني وتسييس مطالب الأقلية المسيحية في الجنوب ودعمها ومن ثم فصلها عن الشمال المسلم لاحقا[3].

أما في منطقة المغرب العربي فإن محاولات اختراقها من خلال مسألة الأقليات لم تهدأ منذ استقلال آخر دولة فيها (الجزائر عام 1962)، وتم تسييس مسألة الطوارق من قبل القوى الخارجية في مقدمتها الدول الأوروبية، ولئن نجحت الجزائر في حلحلة المسألة والحؤول بالتالي دون تفاقم الوضع بترحيل الكثيرين من المهاجرين من طوارق دولتي مالي

---

[1]- جاد الكريم الجباعي، مسألة الأقليات، نقلا عن: (2016-02-15)
http://www.cdf-sy.org/study/masalt.htm#_ftnref6

[2]- عيسى علي إبراهيم، مشكلات اقتصادية وسياسية: رؤية جغرافية معاصرة، (بيروت: دار النهضة العربية، 2002)، ص 113.

[3]- محمد مورو، مرجع سابق، ص 11.

والنيجر في تسعينيات القرن الماضي ولعب دور الوسيط في مرات عديدة[1]، فإن ليبيا لم تنجح في ذلك بل على العكس تفاقمت الأوضاع فيها نتيجة خروج العديد من القبائل عن سيطرة نظام القذافي مما أدى بالبلاد إلى الانزلاق في حرب أهلية ما تزال تدور رحاها إلى حد الساعة.

وفي مصر أخذت قضية الأقلية القبطية فيها منعرجات خطيرة وتتلخص هذه المشكلة في الهوة السحيقة بين ما ينص عليه الدستور المصري من جهة، وممارسات السلطات الرسمية من جهة أخرى؛ ذلك أن الدستور ينص صراحة على المساواة في حقوق المواطنة دون تمييز بين المواطنين أيًّا كان جنسهم أو دينهم، إلا أن التطبيق عكس ذلك سيما ما تعلق بدور العبادة والكنائس وترميمها والذي يحتاج إلى قرار جمهوري[2]. وبمجرد أن طفت هذه المشكلة إلى السطح حتى سارعت القوى الكبرى وحتى المجمع الكنسي العالمي إلى ركوبها وتوظيفها سياسيا من أجل رفع الظلم عن الأقباط ومنحهم مزيدا من الحقوق.

غير أن أكثر الدول تضررا فيما يخص مشكلة الأقليات فيها هي العراق وسوريا وذلك كونهما تحتويان على عدد من الأقليات العرقية والدينية واللغوية والتي جرى توظيفها واستغلالها سياسيا إما من قبل دول الجوار الإقليمي (تركيا، إيران وإسرائيل) أو من قبل دول كبرى تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ فنجد أن إيران اخترقت كل من العراق وسوريا عن طريق الشيعة موظفة إياها من أجل تحصيل مكاسب عديدة، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا التي استغلت قضية السنة المضطهدين في العراق وسوريا ووظفتها سياسيا من أجل اختراقهما وتحصيل مكاسب سياسية واقتصادية، في حين عمدت إسرائيل إلى اختراق البلدين عن طريق الأقلية الكردية وإقامتها علاقات اقتصادية وسياسية وشراكات، سيما كردستان العراق الذي ما كان ليحظى بحكم ذاتي لولا الجهود التي بذلتها إسرائيل –ومن ورائها الو م أ– في سبيل ذلك ليتم توظيف هذه الأقلية فيما

[1] -*George Klute, « hostilités et alliances archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali », Cahiers d'études africaines 35,(1995):p85.*

[2] – سعد الدين إبراهيم، متى يستكمل أقباطنا حقوق المواطنة، نقلا عن جريدة الراية ،(2016-02-14)
http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-22741d17432/37581d88-1aff-4a32-a2fc-40d51bf2e841.

بعد سياسيا من أجل تحصيل منافع ومكاسب لا تقل أهمية عن مكاسب تركيا وإيران مجتمعة [1].

أما فيما يخص منطقة الخليج العربي فبالعودة إلى النِّسب أعلاه يتضح لنا أن هناك أعدادًا كبيرة ممّن هم على المذهب الشيعي والأكثر من ذلك هو ولاؤهم لسلطة خارج البلاد ونعني بذلك إيران، هذه الأخيرة التي استغلت هذه الفسيفساء من أجل توظيفها واختراق منطقة الخليج العربي والحصول على مكاسب فيها لا تقل أهمية عن مكاسبها في العراق وسوريا ولا أدل على ذلك من دورها البارز في دفع شيعة البحرين السعودية (منطقة القطيف) للتمرد والخروج عن النظام [2].

نخلص في نهاية هذا المحور للقول بأن الأقليات في المنطقة العربية لطالما اعتبرت ورقة رابحة في يد القوى الخارجية ولم يتوقف الأمر عند مجرد المطالبة برفع الظلم عن هذه الأقليات بل تعداه إلى مطالبة هذه الأقليات بالدعم الخارجي المباشر من هذه الدول ونتج عنه في كثير من الأحيان التدخل بالقوة العسكرية تحت ذريعة حماية حقوق الأقليات.

المحور الثاني: استعمال القوة العسكرية ومنطق العصا لمن استعصى "الاختراق الصلب"

بعد التعرض مطولا للطريق الناعم للاختراق سنخوض في هذا المحور في تفاصيل شكل آخر من أشكال الاختراق ألا وهو الاختراق الصلب لدول المنطقة العربية من خلال الآلية العسكرية، وسوف لن نتوسع في الأمر كثيرا بل سنقتصر هنا على نموذج الاختراق الأمريكي للعراق من خلال استعمالها القوة العسكرية عام 2003، بدءا بالإستراتيجية الأمريكية لاختراق العراق قبل 2003، ثم بعد 2003، وأخيرا الاتفاقية الأمنية العرقية الأمريكية وشرعنة الاختراق الأمريكي للعراق.

---

[1] – للمزيد من التفاصيل حول هذه النقاط انظر: محمود رزوق أحمد، الحركة الكردية في العراق: دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918–1968، الطبعة الأولى، (عمان: المعتز للنشر والتوزيع، 2014)، ص 185 وما بعدها.

وكذلك: محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، سلسلة أوراق عربية، الطبعة الأولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2012)، ص – ص 12–17.

[2] – بخصوص التوزع الجيوستراتيجي للشيعة في دول الخليج والاختراق الإيراني انظر: وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، الطبعة الأولى، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص–ص 283–300. وكذلك: وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكل، في: مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، الطبعة الأولى، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص 80–81.

1- العراق قبل 2003: الأقليات حاضرة في الإستراتيجية الأمريكية لاختراق العراق:

لقد عُدّ العراق دولة مارقة ضمن قائمة ضمت كذلك كل من سوريا وإيران وكوريا الشمالية، وهذا التصنيف جعلها تتعرض لعقوبات اقتصادية محكمة وغير مسبوقة، كما عمدت الإدارة الأمريكية إلى عزله سياسيا عن محيطه الإقليمي وأثّرت إعلاميا على الشعب لتوجيه أفكاره باتجاه قناعات تتقاطع مع الحكومة وتتوافق مع التوجهات والأهداف الجديدة للإدارة الأمريكية، كما أنها استطاعت أن تحيد حلفاء العراق وتجعلهم بالتالي إما عاجزين أو مترددين عن تقديم يد العون والمساندة للعراق، وبعبارة أدق فإن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية قبل غزو العراق تتلخص في احتواء العراق وتحجيمه وإضعاف قدراته على المستوى الخارجي، وإضعاف قدراته المادية والبشرية على المستوى الداخلي[1]، ولئن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحجيم العراق على المستوى الخارجي فإنه لن يتسنى لها إضعافه داخليا دون وجود حليف لها هذا الأخير الذي تجسد في صورة الأقليات.

إن استخدام الأقليات كان جزءاً لا يتجزأ من الإستراتيجية الأمريكية فيما بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وحتى الآن، فبالنسبة للعراق التي تعرضت لاحتلال منذ عام 2003 فإنه من المعروف حضاريا وتاريخيّا أن موقع العراق الجيوبوليتيكي حتى بعد ظهور الدولة الحديثة ورسم حدودها الدولية ربط ما بين مصيره ومصير دول الجوار العربي والإسلامي، وأن انقسام العراق وانحطاطه مؤشرا على انقسام المنطقة وانحطاطها، واستقرار العراق ورخائه مؤشرا على استقرا المنطقة رخائها، ولم يعرف العراق منذ تأسيس الدولة الحرب الأهلية رغم التنوع العرقي والديني والمذهبي الذي يتميز به إلا بعد الاحتلال الأمريكي وقد اعتمد الأمريكان على بصورة واضحة على الأقليات وخاصة الكردية والشيعية.

الحقيقة أن استخدام أمريكا للأقليات الكردية والشيعية كان قبل احتلال العراق بسنوات كثيرة، فهو يعود إلى أواخر عام 1991 أين حققت للأكراد منطقة آمنة، ومنعت العراقيين في عهد صدام حسين من اجتثاث الحركة الكردية، والأمر نفسه مع الشيعة لكن

[1]- فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الطبعة الأولى، (المملكة الأردنية الهاشمية: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص 228.

بصورة أقل، هذه العلاقات هي التي هيأت وعبّدت الطريق أمام القوات الأمريكية يوم احتلت العراق عام 2003 [1].

وقد استثمرت الإدارة الأمريكية هذه الورقة من أجل غزو العراق، وبدا ذلك واضحا من خلال إدارة الرئيس جورج بوش الابن التي ركزت على استمرار فرض الحظر الجوي، وكذا استمرار نظام العقوبات الدولية، وأخيرا التعاون مع أطراف المعارضة العراقية [2]، وكان يقصد بها المعارضة الكردية والشيعية في داخل العراق وهو ما يفسر سير كل من مسعود البرزاني ممثلا عن الأكراد وكذا حزب المجلس الأعلى بقيادة آل الحكيم ومن بعده مقتدى الصدر ممثلان عن الشيعة في المشروع الأمريكي.

2- الإستراتيجية الأمريكية في العراق بعد 2003: تثبيت الاختراق عن طريق "الصدمة"

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق أهدافها السياسية إستراتيجية وصفت بأنها إستراتيجية الصدمة SHOCK STRATEGY وهي إستراتيجية قائمة على التدخل بالقوة وتعتمد على العنف بأشكال متعددة وفي كافة المجالات، فهي لم تُصمّم لصدم أو ترويع جهة معينة بذاتها أو مؤسسة عراقية دون أخرى، بل الهدف منها ترويع المجتمع العراقي بكامله وتدمير جميع المؤسسات تباعًا [3]، وفي هذه النقطة يشير الدكتور فراس محمد احمد الجحيشي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت من وراء غزو العراق إلى ضمان حدوث تغيير سريع مع القليل من المخاطر في ظل فوضى مسيطر عليها، وهو ما يفسّر سياستها وإجراءاتها في الأيام الأولى من الاحتلال وتعمّدها لحل الجيش النظامي وعدم قيامها بحماية الحدود الدولية للعراق استجابة لنصائح أصدقاء الداخل (المعارضة) والخارج (إسرائيل إلى جانب الدول المشاركة في الاحتلال) [4].

---

[1]- محمد مورو، مرجع سابق، ص ص 15-16.

[2]- صبري فارس الهيتي، العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتيكية،الطبعة الأولى، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2005)، ص 481.

[3]- صلاح الدين حافظ، حرب الصدمة والترويع... من فلسطين إلى العراق وبالعكس!، نقلا عن: (20-02-2016) *http://www.alwasatnews.com/news/385027.html*

[4]- فراس محمد أحمد الجحيشي، مرجع سابق، ص 230.

الشكل (1): مراحل تطبيق إستراتيجية الصدمة الأمريكية في العراق

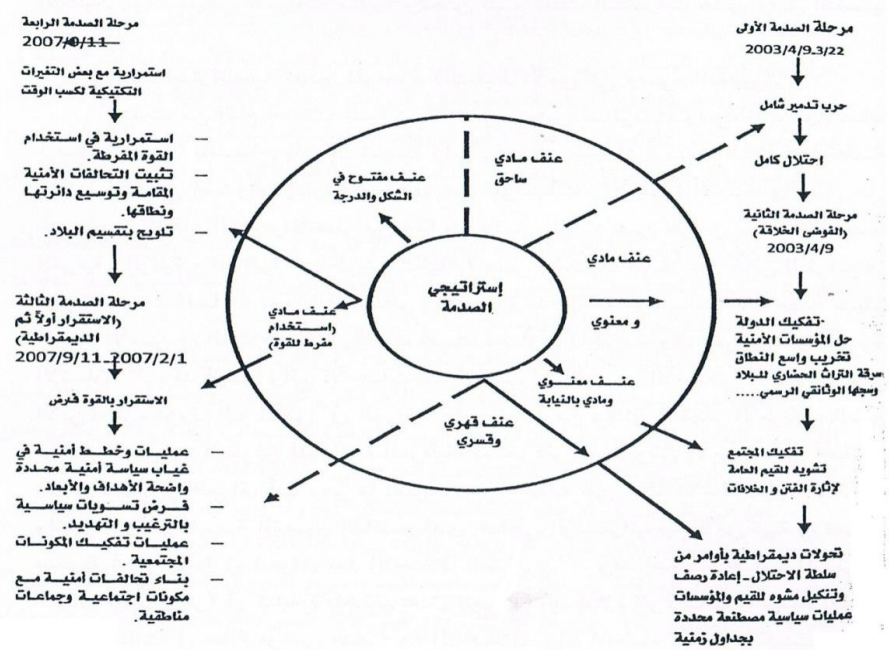

المصدر: نقلا عن: نبيل محمد سليم، الإستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الأمن،مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص .8

3- الاتفاقية الأمنية العراقية-الأمريكية وشرعنة الاختراق الأمريكي:

بعد أزيد من خمس سنوات من العبث بالعراق قررت الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي إبرام اتفاق أمني تمهيدا لانسحاب الجيش الأمريكي من العراق في مدة تم تقديرها بثلاث (03) سنوات، ليكتمل بذلك مسلسل الاختراق الأمريكي للعراق، وأثناء المفاوضات بدا واضحا الابتزاز الأمريكي ما أوقع الحكومة العراقية في إحراج فبعد أزيد من ثلاثة أشهر من المفاوضات صرّح رئيس وزرائها من عمان أن المفاوضات بشأن المسودات الأولى للاتفاقية الأمنية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى طريق مسدود والسبب في ذلك هو المطالب الأمريكية التي تحمل في طابعها " انتهاكا للسيادة العراقية"، ورافق ذلك إصدار تهديدات من قبل الولايات المتحدة للعراق بضرورة التوقيع على الاتفاقية كما هي دون تعديل أي جزء منها، ووصل بها الدرجة إلى التلويح بإمكانية وقف عمليات قواتها في العراق إلى

جانب عمليات الدعم والتدريب وجميع المشروعات الاقتصادية والإنشائية [1]. ومن أهم بنود الاتفاقية الأمنية نجد:

- الإبقاء على أكثر من خمسين (50) قاعدة عسكرية تحتفظ بها الولايات المتحدة، ولها حق السيطرة الدائمة عليها.

- إمكانية قيام القوات الأمريكية بمختلف الأعمال الأمنية كالاعتقالات وشن الحملات العسكرية من دون مشاركة الحكومة العراقية.

- حماية الجنود الأمريكيين والشركات الأمنية الأمريكية في العراق من المتابعات أمام الهيئات الأمنية والقضائية سواء العراقية أو الدولية.

- السيطرة على الأجواء العراقية (البرية، البحرية والجوية)، واحتفاظ القوات الأمريكية بالإشراف على وزارتي الدفاع والداخلية لعشر سنوات مقبلة [2].

الخريطة (02): الوجود العسكري الأمريكي بموجب الاتفاقية الأمنية

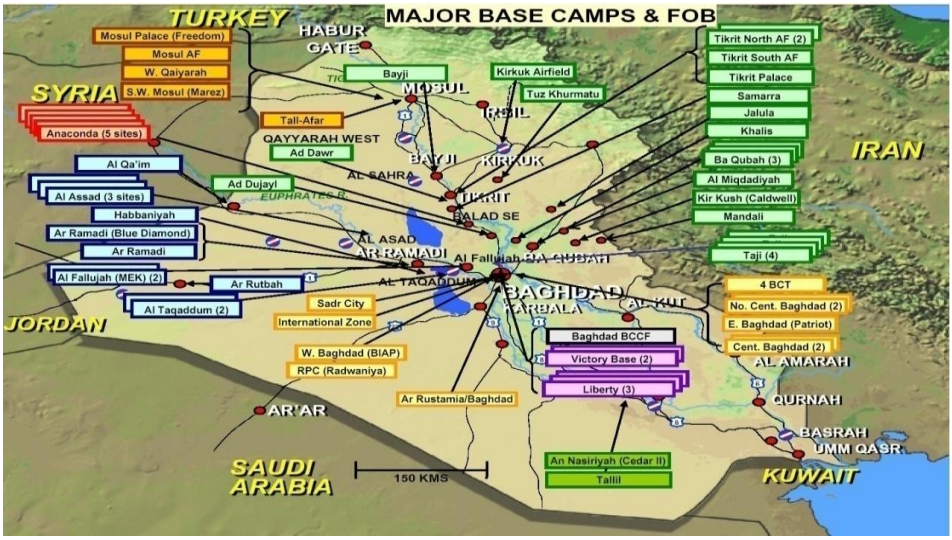

المصدر: *http://www.iraqwarnews.info/maps.html*

إن المتأمل في جوهر الاتفاقية الأمنية وكذا خريطة مواقع التواجد العسكري الأمريكي سيلاحظ أنها لا تعدو كونها انتقال من حالة احتلال وفقا لتفويض دولي إلى حالة وصاية أمريكية مباشرة، ما يجعل فصول الاختراق الأمريكي للعراق مكتملا.

[1]- المرجع السابق، ص 236.

[2]- عبد الجبار الألوسي، الاتفاقيات الأمنية العسكرية مع العراق وقضية السيادة والاستقلال والمسؤولية ؟، نقلا عن: (2016-02-18) *http://www.somerian-slates.com/mss_old/p527.htm*

المحور الثالث: الظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية: جدلية الاختراق وحتمية العنف والإجرام

في هذا المحور سوف يتم الحديث عن الظاهرة الإرهابية في العالم العربي والتي تطرح العديد من الدلالات والتساؤلات من قبيل أيديولوجياتها وعلاقاتها بالخارج بمعنى هل كان لظهورها أسباب داخلية أم بدفع من أيادي خارجية؟، ولذلك سيتم التطرق أولا إلى نشوء وتطور الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية، وتاليا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام باعتباره ظاهرة إرهابية جديدة في المنطقة العربية وطبيعتها كون أن هذا التنظيم جاء على أنقاض فشل الحراك العربي الذي حدث في بعض البلدان العربية وتحول إلى حالة ثورات مسلحة وتعداها إلى تنظيم إرهابي ما يطرح تساؤلات حول أجندتها وعلاقتها بالخارج؟

1- نشوء وتطور الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية: جدلية الاختراق:

تعود لفظة إرهاب Terror في أصلها إلى اللغة اللاتينية، مثلما تشير إليه معاجم اللغة، وهي كلمة تمتد إلى لغات ولهجات المجموعات الرومانية، ثم انتقلت اللفظة فيما بعد إلى اللغات الأوروبية الأخرى[1]، وتعني نظاما من الرعب، وقد جاء تعريف الإرهاب في القاموس الفرنسي La Rousse بأنه أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة[2].

بالعودة إلى الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية فإن ما يمكن قوله هو أن غالبية الدول العربية تعاني من الإرهاب؛ وهي موجودة في دول المغرب العربي ومصر والصومال، وكذا المشرق العربي ودول الخليج وهو ما جعلها بحق ظاهرة في الوطن العربي[3].

والحقيقة أن التاريخ العربي الإسلامي عرف هذه الظاهرة التي بدأت تتشكل مباشرة بعد وفاة الرسول عليه وعلى آله الصلاة والسلام من الموالي غير العرب، والذين كانت أهدافهم تتلخص في السيطرة على الخلافة الإسلامية بعدما أثخنوا العرب بالفتن

[1] – أمل يازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص 60.

[2] – *La rousse de poche, Dictionnaire des mots communs des noms propre précis de grammaire imprimé en France par Brodard et Taupin ,1990-1992 , p 750.*

[3] – عمر عبد الحفيظ شنان، نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات: دراسة وصفية تحليلية للنزاعات الداخلية المسلحة وغير المسلحة من منظور القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015)، ص 232.

والصراعات الداخلية بينهم[1]. وبحسب *صالح القلاب* فإن أولى هذه الثمار تمثلت في الفساد الذي عاثته الحركة القرمطية الباطنية المنشقة عن الدولة الفاطمية ودامت زهاء قرن من الزمن، وتلتها فيما بعد حركة المهدية في جنوب تونس والتي أقامت عاصمتها على ضفاف نهر النيل[2]، وخلال هذه الفترات كانت الحركات الإرهابية تقوم بممارسات ليست لها علاقة بجوهر الرسالة الإسلامية بل هي أحداث كانت لها صلة وثيقة بالأصوليين والمتطرفين على مرّ التاريخ الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى بنشأة الظاهرة الشعوبية في الدائرة الحضارية العربية[3].

ولذلك يربط الدكتور عمار بن سلطان عودة الظاهرة الإرهابية في نموذجها التاريخي مطلع ثمانينيات القرن الماضي بعودة الظاهرة الشعوبية نفسها في العالم العربي، وممارسات جماعاتها المشحونة بالتعصب تحت غطاء الدين الإسلامي بهدف إضعاف قوة وهيبة العرب والمسلمين، والحيلولة بالتالي دون تحقيق أهدافهم السياسية الجديدة ممثلة في رباعية الوحدة، التنمية، الديمقراطية والتجدد الحضاري[4]، ومن جهة أخرى يربط كذلك تأثر الظاهرة الشعوبية بالثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 وما تبعه من إدماج أو تجنيد لأعداد كبيرة من الشباب العربي في تيارها السياسي في إطار سياسة تصدير الثورة، ولتصنع منه مجاهدًا في وطنه بتحريض من قوة خارج بلده الأم[5].

إن المتأمل جيدا لصيرورة الأحداث التي كانت تقوم بها هذه الجماعات في أواخر القرن الماضي يلاحظ أنها مسّت ثلاث دول عربية ونعني بها كل من العراق ومصر والجزائر فيما يعرف بالعشرية السوداء؛ ففي العراق شرعت تلك الجماعات بتفجر المقرات السكنية والحكومية، ولم تستثن أي أحد سيما الشخصيات السياسية الوطنية، الأمر الذي دفع

---

[1]- عمار بن سلطان، نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، (الجزائر: دار هومة، 2004)، ص 105.

[2]- صالح القلاب، أسباب ظهور القاعدة وباقي التنظيمات الإرهابية !، نقلا عن: (2016-02-24) *http://aawsat.com/home/article/428496...*

[3]- عمار بن سلطان، الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية- العربية: دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي، (الجزائر: طاكسيج للدراسات والنشر والتوزيع،2012)، ص 202.

[4]- عمار بن سلطان، نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، مرجع سابق، ص 105.

[5]- عمار بن سلطان،الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية- العربية: دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي، مرجع سابق، ص 203.

بصدام حسين إلى محاصراتها والقضاء عليها داخليا (بأن زج بالعديد منهم في السجون وأعدم البعض الآخر منهم) وخارجيا (بأن دخل في حرب الثماني سنوات مع إيران من 1980 إلى غاية 1988).

وفي مصر فقد سعت هذه الجماعات (التي كانت غالبية أفرادها منشقين عن حركة الإخوان المسلمين) إلى زرع الفتنة الدينية والممارسات الطائفية سيما ضد الأقلية المسيحية، ما أعطى لأمريكا مسوغا للتدخل في الشؤون الداخلية لمصر وتبنّيها للمسألة القبطية تحت ذريعة الدفاع عن حقوق الأقليات الدينية[1].

أما في الجزائر فبالرغم من تأخر الظاهرة الإرهابية فيها إلى غاية 1992 (وإن كان ثمة من يعيدها إلى أعوام 1988-1989) إلى أنها عانت لعشرية كاملة من ويلات هذه الجماعات التي كانت بداياتها مع عودة ما يسمى "أفغان الجزائر" الذين تم تجنيدهم في بادئ الأمر للجهاد في أفغانستان ضد الإلحاد والشيوعية، وتجنيدهم مرة ثانية من قبل دول أجنبية وتوظيفها كمعارضة سياسية ضد البلد الأم من أجل تحقيق مكاسب لهم تحت غطاء إسلامي؛ ولهذا كان في المراكز الأولى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية اللتان استغلتا الوضع والقيام بحملة دعائية ضد النهج الاشتراكي الذي كانت الجزائر تتبنّاه واتهام النظام الجزائري بالشيوعية، أما إيران فقد قامت باستقطاب فريق ثاني من أجل توظيفه في الترويج للنموذج الإسلامي الإيراني، في حين جنّدت فرنسا فريقا آخر منهم من أجل أن يكونوا عملاء لها في داخل الجزائر والقيام بأعمال إرهابية منظمة [2].

إن هذه الجماعات مرتبطة أيما ارتباط بدول أجنبية تعمل من أجل تنفيذ أهداف محددة ودقيقة في إطار إستراتيجية مغلفة بطابع ديني، واستعمالها ضد دول وشعوب معينة والتي يرون في استقرارها عامل قوة، وفي هذه النقطة يقول الدكتور عمار بن سلطان:"... لماذا لم تظهر هذه الحركات في تركيا العلمانية رغم قوة وشعبية التيار الإسلامي فيها...إن ظهور حركات من هذا الطراز في دول عربية: الجزائر، العراق ومصر دون سواهم ليس صدفة، بل هو عمل يكشف عن مؤامرة مخطط لها دوليًا، لا تستهدف دولة بعينها؛ وإنما الكتلة الحيوية في النظام الإقليمي العربي، الذي تمثل فيه الدول

[1]- عمار بن سلطان، نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، مرجع سابق، ص ص 105-106.

[2]- عمار بن سلطان،الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية- العربية: دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 203-204-205.

الثلاث مراكز قلاع وحصون الحماية في وجه عمليات الاختراق والتغلغل الوافدة من مناطق التماس والصدام الحضاري مع الأمة العربية"[1].

واليوم نجد أن هذه الجماعات لا تزال تُمعن في تدميرها لبلدان العالم العربي، فلا يزال العراق يئن من وطأتها نتيجة للأحداث التي واكبت انهيار الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي لها عام 2003، وفي سوريا استغلت القوى الخارجية مطالب شعبها في حراكه عام 2011 وقامت باختراقه مع جعل البلدين نقطة تمركز للإرهاب كقوة تخريبية ودموية لم يشهد لها العالم مثيلاً، بعد أن اختلط الحابل بالنابل وتنوعت العناوين بين المقاومة والجهاد مع دخول مندسين ينفذون – كما سبق وقلنا – أجندات جهات خارجية[2]، ولا أدل على هذا الكلام من اعترافات عرّاب ما يسمّى "الربيع العربي" برنار هنري ليفي عندما قال: " الربيعيون هم لعبتنا الأولية، والحكومات الانتقالية الجديدة أدواتنا الحالية، والربيع العربي هو حصان طروادة للتعجيل بالنهاية... وستكون شعوب الربيع العربي وقودًا لحروبنا القادمة، ودمشق هي كعب أخيل للسيطرة النهائية على الجغرافية العربية..."[3].

2- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش): حتمية العنف والإرهاب

لقد كان لاختراق الحراك العربي في كل من سوريا والعراق وليبيا الأثر البالغ في الانحراف التام والتحول من المظاهرات السلمية المنادية باستعادة الحقوق وتمكين الشعب من مطالبه إلى ثورات مسلحة فتنظيمات إرهابية تحت مسمّى الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروفة اختصارا بـ (داعش).

فما إن كاد العالم العربي يستعيد عافيته من جراء الأعمال الإرهابية التي كان تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن يقوم بها حتى فُجع بتنظيم مختلف عنه أكثر عنفا ودموية مستغلاً بذلك حالة الانهيار الذي تعيشه المنطقة العربية، وضعف الحكومات المركزية، وتعاظم التدخلات العسكرية الغربية، وغياب السيادة الوطنية، وتعاظم

---

[1]- عمار بن سلطان، نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، مرجع سابق، ص ص 109-110.

[2]- محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية والقومية: هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار هلا للنشر والتوزيع، 2012)، ص 14.

[3]- الطيب بيتي، ربيع المغفلين: النهاية المنهجة للعرب في جيو-إستراتيجية حكومة العالم الجديدة، الطبعة الأولى، (القاهرة: شمس للنشر والإعلام، 2014)،ص 166.

الاستقطاب الطائفي، واستفحال الغضب الشعبي نتيجةً لسياسات التهميش والإقصاء، لإقامة دولة وفق مقاساته الإيديولوجية[1].

بداية نشير إلى أن الحديث عن التنظيم كان لا يتجاوز قلاقل علاقتها بباقي الحركات الإسلامية الجهادية والتي رفعت السلاح ضد النظام السوري، قبل أن تتطور الأمور ليبرز التنظيم باعتباره صانع الحدث الديني والأمني والسياسي في المنطقة، ويصبح حديث الساعة عند الأصدقاء والأعداء ليتسبب في خلط الأوراق الإستراتيجية لدى صناع القرار سواء على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي[2].

وعن حقيقة هذا التنظيم ترجع التسريبات التي أظهرها احد موظفي وكالة الأمن القومي الأمريكية إدوارد سنودن وفيها أن الوكالة المذكورة بالتعاون مع نظيرتها البريطانية MI6 ومعهد الاستخبارات والمهمات الخاصة الموساد مهّدت لظهور "داعش"، كما تشير كذلك إلى أن هناك ثلاث دول تعاونوا من أجل صنع بديل لأسامة بن لادن في منطقة الشرق الأوسط، ليقع الاختيار في النهاية على شخصية أبو بكر البغدادي، كما وقع اختيارهم على العراق لبدء إنشاء هذه الجماعات من أجل الحفاظ على أمن إسرائيل، كما تظهر ذات الوثائق عن خطة بريطانية قديمة تعرف "عش الدبابير" لحماية إسرائيل تقضي بإنشاء جماعات إسلامية ذات صبغة متطرفة تكون موجهة لتدمير الدول المحاذية لحدود الكيان الإسرائيلي سيما العراق وسوريا[3].

في حين يرجع كل من حسن أبو هنية ومحمد أبو رمان البدايات الأولى للتنظيم إلى محصلة مسار متراكم متطوّر، يجمع في طياته عوامل متعددة منذ العام 2003 (سقوط الدولة العراقية) إلى غاية 2014 (تاريخ اقتحام الموصل من قبل التنظيم) لعل أبرزها:

أولا: العامل الموضوعي المتمثل بواقع الاحتلال الأمريكي وتوسع النفوذ الإيراني وهيمنة القوى الشيعية الموالية لطهران على النظام السياسي الجديد.

ثانيا: شخصية أبي مصعب الزرقاوي وما يحمله من رؤية إيديولوجية مختلفة ومتباينة عن القاعدة المركزية بالرغم من انضمامه رسميّا لها.

[1]- عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش المستقبل، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص 10.

[2]- منتصر حمادة، "داعش "...عقيدة داخلية أم لغز مبطن ؟، مجلة ذوات، العدد الأول، 2014، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ص 10.

[3]- عمر عبد الحفيظ شنان، مرجع سابق، ص ص 235-236.

ثالثا: شعور المجتمع السُّنِّي بقلق شديد من الإقصاء والتهميش بعد احتلال العراق وبحالة من الفراغ السياسي وغياب مشروع جامع [1]. وكل هذه العوامل السابقة الذكر بحسب ذات الباحثين ساهمتا في ظهور التنظيم منتصف عام 2014.

إنه وبالرغم من الاختلافات بشأن حقيقة التنظيم إلا أن هناك إجماعا تامًّا حول وحشيته وهمجيته وعقيدةُ الدم التي يتبناها؛ فخلال الأيام التي تلت إعلان الخلافة ومبايعة أبي بكر البغدادي خليفة للتنظيم أقدم التنظيم على ارتكاب مجازر جمّة ليس آخرها مجزرةُ سبايكر التي راح ضحيتها أكثر من 2000 طالب ذُبِّحوا كلّهم في يوم واحد وفي مشهد تقشعر له الأبدان وأمام مرأى العالم، ليتسنى بذلك للتنظيم الانتشار كبقعة حبر ويسيطر على أجزاء واسعة وكبيرةٍ من سوريا والعراق تقارب مساحتها مساحة بريطانيا[2]، وفي غضون أشهر قليلة تخطى هذا التنظيم حدود البلدين وأصبح له جحافل بشرية في صفوفه من كل بقاع العالم كسب تأييدها وتعهدت له بالولاء.

لقد عمل تنظيم الدولة الإسلامية من أجل مزيد من التغول والتوغل في دول العالم العربي وفق إستراتيجيتين اثنتين ؛ أولهما العمل على التوسع إلى أراض تحيط مباشرةً بالمناطق التي تسيطر عليها في سوريا والعراق، وثانيها قبولها مبايعة الحركات الجهادية الأخرى الأبعد لها سيما في ليبيا، الجزائر، مصر، اليمن، السعودية [3].

لقد أعطت انتصارات داعش في سوريا والعراق دفعة قوية للمتعاطفين معها حول العالم من أجل الالتحاق بها والانضواء تحت صفها، من جهة أخرى فقد سمح الولاء التام للتنظيمات الجهادية في العالم العربي لداعش في حدوث فوضى عارمة في بعض الدول العربية على غرار ليبيا ومصر والتي تمتهن فيهما أنصار داعش التقتيل والذبح وقطع الرؤوس وإقصاء الآخر ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعدّاه إلى تدمير كل شيء وفق خطوات محكمة ما يجعلنا ندرك أننا أمام نوع جديد من الإرهاب شديد الخطورة فإرهاب داعش ليس بإرهاب أفراد ولا بإرهاب جماعات، ولا بإرهاب تنظيمات، فهو يقع بين

---

[1]- حسن أبو هنية، محمد أبو رمان، تنظيم الدولة: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية، الطبعة الأولى، (عمان: فريدريش إيبرت، 2015)، ص 25. ينظر أيضا في: فؤاد إبراهيم: داعش من النجدي إلى البغدادي:نوستالجيا الخلافة، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2015)، ص 176.

[2]- عبد الباري عطوان، مرجع جع سابق، ص 10. ينظر كذلك في: لخضر رابحي، من الخوارج إلى داعش، (الجزائر: عالم الأفكار، 2015)، ص 192 وما بعدها.

[3]- تشارلز ليستر، التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة، (الدوحة-قطر: مركز بركنجز، 2016)، ص 16.

إرهاب التنظيمات والمنظمات وبين إرهاب الدول[1]، إذ أصبح من المستحيل بمكان معرفة حقيقة الفعل الإرهابي ما إذا كان من الأنظمة الحاكمة من أجل زرع الخوف في نفوس الشعوب والحؤول دون حصول مظاهرات من منطلق أن الاستقرار الأمني أولى من الديمقراطية ومن جهة أخرى إعطاء مسوغ لهذه الأنظمة من أجل الرد العنيف على كل من تسول له نفسه الوقوف في وجهها. وفي حال وجود جهات خارجية تسعى لِهَدِّ وتقويض أركان الدول سيما إذا ما تعلق الأمر بدول: العراق، سوريا، ليبيا وهي الدول التي لطالما رفعت شعارات معادية لأمريكا وإسرائيل، وبالتالي دفعت بهذا التنظيم ليعيث فسادًا بها ولا يبقي ولا يذر وليصبح المشهد الغالب عليها ذبح وتقتيل وتشريد وتدمير؟، كيف أمكن لتلك الجحافل البشرية الوصول إلى هذه الدول والتنقل فيها والحصول على تلك الأسلحة والمعدات المتطورة؟ ومنذ متى كان للجهاد في سبيل الله علاقة بآبار البترول والنفط؟. هي أسئلة كثيرة تجعلنا موقنين تمامًا بأن هذا التنظيم لا يعدو كونه أداة من أدوات اختراق ما تبقى من دول العالم العربي وتفتيت المفتت تمهيدا لإعلان خارطة شرق أوسط جديدة على شاكلة تلك التي تم نشرها في مجلة نيويورك تايمز في سبتمبر عام 2013 تكون الغلبة فيها لإسرائيل.

بديلا عن الخاتمة: التنسيق الأمني الإقليمي مزيدا من "التحكم" أم مزيدا من "الاختراق"؟

نخلص في نهاية القول أنه إذا أرادت دول المنطقة العربية أن تتجنب خطر الاختراق عليها أن تكون فاعلة لا أن تكون مستجيبة، وأن تتجمع حول رؤية عربية مشتركة ومشروع عربي موحَّد وذلك لن يتأتى إلا بتفعيل جامعة الدول العربية ذلك أن محاولات السعي لتفكيك المنطقة العربية كثيرة فنجد أن هناك أجزاء منها أعيدت تسميتها وترتيبها حتى لا يكون العرب هم القوة الوحيدة فيها بل تم زرع قوة داخلهم لإضعافهم؛ فبالرغم من وجود جامعة للدول العربية إلا أنه لم يعد هناك وطن عربي بسبب مشروع الشرق الأوسط، والذي يتلخّص مضمونه في الجمع بين العرب واليهود والأكراد والفرس والأتراك وغيرهم في نطاق جغرافي واحد، وكذلك الاتحاد من أجل المتوسط، وهذا تأكيدا على أفكارٍ لا تحمل أي مضامين للوحدة واللُّحمة، ليصبح من ينادي بها إنما يشكّل نوعا من التعسف وحب السيطرة وإثارة النعرات والقلاقل في هذه الفضاء

[1]– مازن شندب، داعش: ماهيته،نشأته، إرهابه، أهدافه، إستراتيجيته، الطبعة الأولى، (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 50.

الذي بسبب التدخلات الخارجية والسياسات التمزيقية أصبح بِعُرْفِهِمْ تارةً "قوسا للأزمات" وتارةً أخرى "منطقة للتوتر"، فهل تعي الدول العربية هذا أم أنها ستبقى مجرد دمى تحركها أطراف خارجية وتلعب بها كيفما شاءت؟

قائمة المراجع:

1. أبو هنية حسن، أبو رمان محمد، تنظيم الدولة: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية، الطبعة الأولى، (عمان: فريدريش إيبرت، 2015).
2. إبراهيم فؤاد: داعش من النجدي إلى البغدادي:نوستالجيا الخلافة، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2015).
3. أحمد علام وائل، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994).
4. الشناوي محمود، العراق التائه بين الطائفية والقومية: هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار هلا للنشر والتوزيع، 2012).
5. بيتي الطيب، ربيع المغفلين: النهاية الممنهجة للعرب في جيو-إستراتيجية حكومة العالم الجديدة، الطبعة الأولى، (القاهرة: شمس للنشر والإعلام، 2014).
6. بن نوي حسان، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015).
7. بن سلطان عمار، نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، (الجزائر: دار هومة، 2004).
8. بن سلطان عمار، الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية- العربية: دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي، (الجزائر: طاكسيج للدراسات والنشر والتوزيع،2012).
9. وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999).
10. ليستر تشارلز، التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة، (الدوحة-قطر: مركز بركنجز، 2016).
11. يازجي أمل، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، (دمشق: دار الفكر، 2002).
12. مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، الطبعة الأولى، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
13. محمد أحمد الجحيشي فراس، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الطبعة الأولى،(المملكة الأردنية الهاشمية: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).
14. مورو محمد، الاختراق الأجنبي عن طريق الأقليات، الطبعة الأولى،(المنصورة: جزيرة الورد، 2007).
15. نور الدين محمد، الدور التركي تجاه المحيط العربي، سلسلة أوراق عربية، الطبعة الأولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2012).

16. عبد الحفيظ شنان عمر، نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات: دراسة وصفية تحليلية للنزاعات الداخلية المسلحة وغير المسلحة من منظور القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015).

17. عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، الطبعة الأولى، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010).

18. عطوان عبد الباري، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش المستقبل، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الساقي، 2015).

19. عيسى علي إبراهيم، مشكلات اقتصادية وسياسية: رؤية جغرافية معاصرة، (بيروت: دار النهضة العربية، 2002).

20. فارس الهيتي صبري، العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتيكية،الطبعة الأولى، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2005).

21. شندب مازن، داعش: ماهيته،نشاته، إرهابه، أهدافه، إستراتيجيته، الطبعة الأولى، (بيروت" الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014).

22. رابحي لخضر، من الخوارج إلى داعش، (الجزائر: عالم الأفكار، 2015).

23. رزوق أحمد محمود، الحركة الكردية في العراق: دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918-1968، الطبعة الأولى، (عمان: المعتز للنشر والتوزيع، 2014).

24. غليون برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، (بيروت: دار الطليعة،1979).

25. صبري مقلد إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985).

26. حمادة منتصر، "داعش "....عقيدة داخلية أم لغز مبطن ؟، مجلة ذوات، العدد الأول، 2014، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود.

27. محمد سليم نبيل، الإستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الأمن،مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2008).

28. مرابط رابح، أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة نيجيريا، رسالة ماجيستير (الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990).

29. إبراهيم سعد الدين، متى يستكمل اقباطنا حقوق المواطنة، نقلا عن جريدة الراية،(2016-02-14)
http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-1227 41d17432/37581d88-1aff-4a32-a2fc-40d51bf2e841.

30. الجباعي جاد الكريم، مسألة الأقليات، نقلا عن: (2016-02-15)
http://www.cdf-sy.org/study/masalt.htm#_ftnref6

31. الألوسي عبد الجبار، الاتفاقيات الأمنية العسكرية مع العراق وقضية السيادة والاستقلال والمسؤولية ؟، نقلا عن: (2016-02-18)
http://www.somerian-slates.com/mss_old/p527.htm

32. القلاب صالح، أسباب ظهور القاعدة وباقي التنظيمات الإرهابية !، نقلا عن: (2016-02-24)
http://aawsat.com/home/article/...

33. حافظ صلاح الدين، حرب الصدمة والترويع... من فلسطين إلى العراق وبالعكس!، نقلا عن:

http://www.alwasatnews.com/news/385027.html (20-02-2016)

34. مسعود ظاهر، فسيفساء من الأعراق واللغات والديانات شكلت هوية المنطقة... ومشاكلها، نقلا عن:
http://archive.aawsat.com/details.asp?article=293653&issueno=9635#.VswHaUA49HR(14-02-2016).

35- *La rousse de poche, Dictionnaire des mots communs des noms propre précis de grammaire imprimé en France par Brodard et Taupin ,1990-1992.*

36-*Fabienne Rousso-Lenoir, " Minorité et droits de l'homme: l'Europe et son double" Bruylant , L.G.D.J, Paris, 1994.*

37-*George Klute, « hostilités et alliances archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali », Cahiers d'études africaines 35,(1995).*